جامعة بنها
كلية التجارة
قسـم الاقتصـــــاد

دور التنمية المالية في تدعيم النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل: دراسة تطبيقية على الحالة المصرية

أ.د. حسني حسن مهران
أستاذ الاقتصاد
والعميد الأسبق لكلية التجارة- جامعة بنها وعميد المعهد العالى للعلوم الإدارية بجناكليس - البحيرة

أ.د. محمد سعيد بسيوني
أستاذ الاقتصاد
ووكيل كلية للدراسات العليا والبحوث كلية التجارة - جامعة بنها

فاطمة غنيم محفوظ أحمد
معيدة بقسم الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة بنها

دور التنمية المالية في تدعيم النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل : دراسة تطبيقية على الحالة المصرية

أ.د / حسنى حسن مهران[١] أ.د/ محمد سعيد بسيونى[٢] فاطمة غنيم محفوظ [٣]

الملخص :

إستهدفت الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة التى تربط بين كل من التنمية المالية والنمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٩٢١). وتوصلت الدراسة الى أن تأثير التنمية المالية على إنخفاض حدة التفاوت فى توزيع الدخل فى مصر يكون إيجابى فى الأجل الطويل. كما توصلت الى أن تأثير النمو الاقتصادى على تقليل حدة التفاوت فى توزيع الدخل بمصر تتحقق فى الأجل الطويل . وأثبتت الدراسة من خلال المنهج القياسى وجود علاقة معنوية موجبة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة الثلاث. ومن ثم ، فقد أوصت الدراسة بضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلى، إدخال التحسينات فى نظم السوق، اصلاح سياسة الإستثمار وتدفقات رأس المال،تطوير القطاع المالي المحلي بكافة أنواعه، إصلاح النظام التدريبى .

Abstract :

The study aimed to identify the nature of the relationship between financial development, economic growth and fair income distribution in Egypt during the period (1991-2921). The study concluded that the effect of financial development on reducing inequality in the distribution of income in Egypt is positive in the long run. It also concluded that the effect of economic growth on reducing the severity of inequality in the distribution of income in Egypt is achieved in the long term. The study demonstrated, through the standard approach, the existence of a long-term positive moral relationship between the three study variables. Hence, the study recommended the necessity of achieving macroeconomic stability, introducing improvements in market systems, reforming investment policy and capital flows, developing the local financial sector of all kinds, reforming Training system.

[١] أستاذ الاقتصاد والعميد الأسبق لكلية التجارة – جامعة بنها وعميد المعهد العالى للعلوم الإدارية بجناكليس – البحيرة.

[٢] أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث– كلية التجارة – جامعة بنها.

[٣] معيدة بقسم الاقتصاد– كلية التجارة –جامعة بنها.

مقدمة:

يمثل القطاع المالي القناة التي يتم من خلالها تجميع الفوائض لتوزيعها في مجالات متنوعة بغية الاستثمار في كافة القطاعات وذلك من خلال ما يعرف باسم خدمات الوساطة المالية، ويساعد تنمية القطاع المالي بصورة كبيرة على تحفيز عملية النمو الاقتصادي في الدولة من خلال تحفيز كل من الادخار والاستثمار مما يشجع النمو الاقتصادي المطرد. ومنذ نهاية التسعينات وحتى نهاية عام ٢٠٢٠، حدثت العديد من التغيرات في إدارة وطريقة سير وتفعيل سياسة التنمية المالية في مصر. وقد كانت هذه التغيرات جزء من محاولات الحكومة والبنك المركزي المصري للإصلاح الاقتصادي من أجل تحفيز النمو الاقتصادى الحقيقي في الأجل القصير[٤] (Daset.al,2018,p22).

وقد ضمت النظرية الاقتصادية العديد من الاسهامات في هذا الصدد، وترجع الاسهامات الاولى في مجال العلاقة بين التنمية المالية (التطور المالي) والنمو الاقتصادي في صورتها الحديثة الى الاقتصادي (Raymond Goldsmith) سنة ١٩٦٠، والتي اتسعت بعد ذلك من خلال الاضافات التي قدمها كل من (Mickinnon) و(Shaw) سنة ١٩٧٣ بالإضافة لكل من (Levine Gurly) وغيرهم حيث عملوا على مناقشة وتحليل الدور البارز للتطور المالي في تعزيز وتعجيل عجلة النمو الاقتصادي وكذلك دراسة درجة مساهمة القطاع المالي بكافة مكوناته في تحقيق النمو الاقتصادي.وبالنسبة لإسهامات النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بالعلاقة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل فقد ذهب الاقتصاديون الكلاسيك الى ان التفاوت في توزيع الدخل يعتبر محفزا للنمو الاقتصادي بسبب ارتفاع الميل الحدى للادخار لدى الفئات مرتفعة الدخل والذى يوجه لتمويل الاستثمار، اما الكينزيون فقد رأووا أن التفاوت في توزيع الدخل يؤدى لنقص الدخل لدى غالبية السكان مما يقلل من الطلب الكلى الفعال ومن ثم يبطئ النمو الاقتصادي. ومن جهة اخرى فقد رأي "كوزنتس" أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي ثم يتجه الى الزيادة حتى يصل لأعلى معدلاته ثم يستقر وبعدها يبدأ في الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

يمثل النظام المالى جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادى وأحد المؤثرات الرئيسة فى مستوى النشاط الاقتصادى من خلال الوظائف التى تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعه؛ وينظر إيجابيا وبصورة متزايدة الى الدور الذى تلعبه التطورات المالية فى تقوية القطاع الحقيقى وتعزيز جانب العرض فى الاقتصاد ومن ثم زيادة النمو الاقتصادى **(Bist ,2018,p12)**

[٤] اشتملت تلك التغيرات على تعديلات في الأهداف الوسيطة والتشغيلية للبنك المركزي المصري بما يتلاءم مع الهدف النهائي المرجو تحقيقه، كذلك تغيير أدوات السياسة المالية المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف (عبد الرحمن، ٢٠٢٠، ص ١٥٠).

وتعتبر مصر إحدى الدول النامية التى تعانى من انخفاض فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى . ولكن خلال الفتره الأخيره منذ اتباع برنامج الاصلاح الاقتصادى والتركيز على تنمية القطاع المالى وجدنا حدوث ارتفاع مضطرد فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى **GDP** (والذى يستخدم كمؤشر للدلاله على مستوى النمو الاقتصادى) حيث ارتفع نصيب الفرد من **GDP** من (٥,٧٦)% عام ٢٠٠٠ الى حوالى (١٠.٥٥) % عام ٢٠١٨ نجد ان إعلان البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية عن تقدم مصر ٨ مراكز فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذى يحمل عنوان « **Doing. Business**».

وبذلك إحتلت مصر المرتبة (١٢٠) على مستوى العالم مقابل المركز (١٢٨)[٥] فى التقرير السابق. وجاء هذا ليعكس التطور الإيجابى الملحوظ والمتسارع الذى باتت تشهده بيئة الأعمال فى مصر على خلفية البرنامج المتكامل للإصلاح الاقتصادى الذى تنفذه الحكومة والذى هو انعكاس لتطور مؤشر القروض الممنوحه للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى والذى نستخدمة كمؤشر للتعبير عن درجة التنمية المالية مما يؤكد على التأثير القوى والفعال للتنمية المالية فى الدفع بعجلة النمو الإقتصادى للأمام.

وقد قامت مصر بتنفيذ العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الأخيرة ومع ذلك يظل أمامها تحديات كبيرة. فهناك حاجة دائمة لإجراء إصلاحات هيكلية بعيدة المدى ليتحول الاقتصاد المصري إلى منظومة ديناميكية يمكنها الحد من الفقر وخلق فرص عمل منتجة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. حيث ظل النمو الاقتصادي في العقود الثالثة الماضية متوسطا ومتفاوتا ولم يكن كافيا للحد من الفقر أو استيعاب النمو السريع للمعروض من الأيدي العاملة، فقد ظلت معدلات الفقر مرتفعة عند نسبة تبلغ نحو ٢٥ % من السكان مع تركّزها في قرى الصعيد (Fukuda،2017,p32).

وتسعى الدراسة الحالية لحل الجدل القائم حول شكل العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادى من جهه وبين النمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل من جهه أخرى حيث تؤدى التنمية المالية الى تسهيل مبادلة السلع والخدمات فى قناتى االتراكم الراسمالى والابتكار التكنولوجى وهو ما يعزز النمو الاقتصادى فى مصر. وفى حين توصلت بعض الدراسات الى أن التفاوت فى توزيع الدخل يكون منخفضا فى المراحل الاولى من عملية النمو الاقتصادى ثم يتجه الى الزيادة حتى يصل اعلى معدلاته، ثم يستقر وفى النهاية يبدأ فى الإنخفاض عند المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادى (وذلك كما افترض كوزنتس)؛ نجد أن هناك دراسات أخرى توصلت الى أنه قد يحدث نموا بلا عدالة فى توزيع الدخل وأن العدالة فى توزيع الدخل ترجع الى سياسة الدولة محل الدراسة (العيسوى، ٢٠١٤، ص٥٤).

(٥) المصدر. بيانات البنك الدولى.

وفى ضوء العرض السابق تتبلور مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة على السؤال الرئيس التالى :
" كيف يمكن تحليل دور وقياس أثر التنمية المالية على كل من النمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل فى مصر؟ "وينبثق من هذا التساؤل الرئيسى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فى:

١. كيف تناولت النظرية والأدبيات الإقتصادية العلاقة بين التنمية المالية والنمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل، إنطلاقا من تحديد المفاهيم ومؤشرات القياس لكل متغير من المتغيرات الثلاث من جهه، وتناول أبعاد وتناول أبعاد وتحديات التنمية المالية من جهه أخرى ؟
٢. ماهى أهم قنوات إنتقال تأثير التنمية المالية الى النمو الاقتصادى وعدالة توزيع الدخل بمصر ؟ وما هى القنوات الاكثر مساهمة نسبيا فى إنتقال هذا الأثر ؟
٣. ما دور التنمية المالية فى تدعيم النمو الإقتصادى ؟ ومادرجة إنعكاس النمو الإقتصادى المحفز بالتنمية المالية على تقليل حدة التفاوت فى توزيع الدخل وتحقيق العدالة بين مختلف الطبقات العاملة؟
٤. كيف يمكن تقدير العلاقة بين التنمية المالية والنمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل فى مصر خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٢١)؟
٥. ما هى أهم المقترحات التى يمكن تقديمها لصناع السياسة الإقتصادية لتعزيز دور التنمية المالية فى التوجه نحو تحقيق النمو الإقتصادى العادل(المصحوب بعدالة توزيع الدخل) ؟

أهمية الدراسة

الأهمية على المستوى النظرى:

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة فى حيوية وحداثة الموضوع الذى تتتناوله والذى يدور حول التنمية المالية ودورها فى تدعيم النمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل **وذلك بالنظر الى الإعتبارات التالية:**

- إعتبار موضوع البحث هو حجر الأساس الذى تلتف حوله معظم الدراسات والأبحاث الحديثة والتى تسعى دائما الى دراسة إتجاه العلاقة السببية بين القطاع المالى والقطاع الحقيقى لتحديد ايهما تأثيلاه أقوى على الآخر، وذلك من خلال دراسة الوسائل التى تعتمدها الدولة فى سبيل تنمية القطاع المالى بشقيه البنكى أو المتعلق بسوق الأوراق المالية. ووفق هذا الإتجاه يحدث التطور المالى والذى يحتم على النشاط الإقتصادى زيادة مستوى الإستثمار كمحصلة لتطوير خدمات وأدوات القطاع المالى والتى تعمل على تراكم رأس المال فتصبح التنمية الإقتصادية محصلة لتطور وتنمية القطاع المالى.
- الدمج بين مفهومى التنمية المالية والنمو الإقتصادى يعكس إتجاها جديدا يأخذ بعين الإعتبار كيفية الدمج والتنسيق بين أهداف التنمية والنمو قصيرة الأجل وأهداف التنمية والنمو طويلة الأجل والمتعلقة بتحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى من خلال إنعكاس ثمرة كل من النمو الإقتصادى والتنمية المالية على زيادة مستوى التوظف والتشغيل، ورفع مستوى الأجور كمحصلة لزيادة الأرباح

الناتجة عن زيادة مستوى لنمو الإقتصادى، ومن ثم خفض حدة التفاوت فى توزيع الدخول التى تسعى اليها الدولة سعيا حثيثا.

- التركيز على دراسة دور التنمية المالية فى تدعيم النمو الإقتصادى من خلال تراكم رأس المال الذى يصبح أوفر وأقل تكلفة، ومن ثم زيادة مستوى النمو الإقتصادى. كما تركز الدراسة على تحديد درجة إنعكاس النمو الإقتصادى المحفز بالتنمية المالية على تقليل حدة التفاوت فى توزيع الدخل وتحقيق العدالة.

الأهمية على المستوى التطبيقى:

لقد عانت مصر لفترات طويلة من تدنى قيمة مؤشرات قياس التنمية المالية إضافة الى التذبذب فى متوسط دخل الفرد من الناتج القومى، والتفاوت فى توزيع الدخل القومى وإرتفاع معدلات الفقر. وعليه، تستمد الدراسة أهميتها من سعيها نحو تحسين كفاءة الأداء المالى لكافة المؤسسات المالية بإعتماد سياسة التنمية المالية من جهه وتنمية القطاع الحقيقى من جهه أخرى من خلال التوجه نحو زيادة الإستثمار والنمو الإقتصادى الفعال، مما ينعكس بصورة إيجابية على رفع مؤشر **(GINI)** والذى يقيس درجة الرفاهية ومدى العدالة فى توزيع الدخول لبلوغ النمو الإقتصادى العادل الذى لا يحابى طبقة على حساب باقى طبقات المجتمع. وبالإضافة الى ما سبق فإن الدراسة سوف تسهم فى تقديم مجموعة من الإقتراحات التى تساعد صناع السياسة الإقتصادية فى تعزيز دور التنمية المالة فى التوجه نحو تحقيق النمو العادل.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة فى **تحليل دور وقياس أثر التنمية المالية على تدعيم النمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل فى مصر.**

وينبثق عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة فى:-

١- بلورة الإطار النظرى للعلاقة بين التنمية المالية والنمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل بعد تحديد مفاهيم ومؤشرات قياس كل منهم، وبيان المحددات والنظريات المتعلقة بتوزيع الدخل من جهه، وتناول الأبعاد والتحديات الخاصة بالتنمية المالية من جهه أخرى.

٢- رصد إتجاه تطور قيمة كل من التنمية المالية والنمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢١)، وبيان معايير أولويات التنمية المالية ومحددات كفاءتها.

٣- تحديد درجة تأثير كل متغير من متغيرات الدراسة على الآخر خلال الفترة محل الدراسة بمصر وذلك من واقع البيانات والأرقام.

٤- تقديم مقترحات لصناع السياسة الإقتصادية لتعزيز دور التنمية المالية فى التوجه نحو تحقيق النمو الإقتصادى العادل (المصحوب بعدالة توزيع الدخل) فى مصر.

فرضية الدراسة :

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة المطروحة تقوم الدراسة الحالية على فرضية أساسية مفادها " **توجد علاقة معنوية موجبة طويلة الأجل بين كل من التنمية المالية والنمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل فى مصر خلال فترة الدراسة** ".

منهج الدراسة :

سعيا لتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها، سوف تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

١) **المنهج الإستقرائى:** ويستخدم لتوضيح المفاهيم المتعلقة بكل من: التنمية المالية، والنمو الإقتصادى، وعدالة توزيع الدخل، وتحليل العلاقة بينهم فى ضوء الأدبيات الإقتصادية والنظريات المفسره لهم.

٢) **المنهج الوصفى التحليلى:** ويستخدم لرصد واقع كل من التنمية المالية والنمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل من حيث القيمة وتطورها وتفسيراتها، وقنوات إنتقال أثر السياسة النقدية، بالإضافة الى العقبات التى تواجه سياسة التنمية المالية والنمو الإقتصادى فى مصر وذلك لعرض أوجه الخلل والقصور فى السياسات القائمة ومحاولة علاجها.

٣) **المنهج القياسى:** ويستخدم فى قياس أثر التنمية المالية على النمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل فى الفترة محل الدراسة، وذلك بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)**.

وقد تم تقسيم البحث لثلاثة أجزاء يتناول الجزء الأول منها مراجعة لأهم الأدبيات السابقة عن موضوع الدراسة، فى حين يتناول الجزء الثانى تطور المؤشرات الهامة المؤثرة فى أداء الإقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة ، والثالث يختص بتحليل العلاقة بين التنمية المالية والنمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل خلال فترة الدراسة.

١-الدراسات السابقة

أولا: الأدبيات التى تناولت علاقة التنمية المالية بالنمو الاقتصادي:

- دراسة (Levine& Thursten Beck , 2001)

تمت على مجموعة مكونة من ٤٠ دولة خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٨) لاختبار العلاقة بين كل من القطاع المصرفي والاسواق المالية مع النمو الاقتصادي ، وتوصلت الى وجود علاقة قوية لتأثير القطاع المالي بمجموعه على النمو الاقتصادي، كما قام "Levine" بتحليل الطريقة التي ينتقل عبرها التأثير من التطور المالي الى النمو الاقتصادي، حيث أوضح أن المنافسة الحادة فى السوق وتكاليف المعلومات والمبادلات تخلق الحوافز المناسبة لظهور مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم بوظائف مالية مهمة تتمثل في تعبئة المدخرات، تخصيص الموارد، ممارسة الرقابة على الشركات الممولة

لتسهيل ادارة المخاطر، تسهيل مبادلة السلع والخدمات في قناتي التراكم الرأسمالي والابتكار التكنولوجي؛ واللتان تقودان في النهاية لتعزيز النمو الاقتصادي.

- دراسة (Rousseau and Vuthipadadorn,2005)

شملت عشر دول اسيوية للمدة (١٩٥٠-٢٠٠٠) مستخدمة منهج التكامل المشترك، والعلاقة السببية وذلك بهدف معرفة تأثير التمويل على كل من الإستثمار والنمو الإقتصادى. وتوصلت الدراسة الى أن التمويل يشكل قوة دافعة رئيسية للاستثمار ويدعم قناة تراكم رأس المال ومن ثم يسرع عملية النمو الاقتصادي.

- دراسة (Ndikumana,2005)

قامت بدراسة عينة كبيرة مكونة من تسع وتسعين دولة مستخدمة فى ذلك البيانات السنوية وطريقة المربعات الصغري والتأثيرات الثابتة للبيانات المزدوجة للمدة (١٩٦٥-١٩٩٧) لمحاولة إستكشاف درجة تأثير التنمية المالية على الإستثمار المحلى. وأظهرت النتائج أن هناك ارتباطا ايجابيا لمؤشرات التنمية المالية المختلفة بالاستثمار المحلي. فعندما يزيد تطور الانظمة المالية فإن رأس المال يصبح أوفر وأقل تكلفة، مما يؤدي الى تراكم رأس المال ومن ثم زيادة الإستثمار والنمو الاقتصادى.

- دراسة (Stengos and Liang,2005)

إعتمدت علي بيانات مزدوجة لست وستين دولة فى الفترة (١٩٦١- ١٩٩٥) باستخدام طريقة المتغيرات البديلة (IV) لدراسة تأثير التمويل على النمو فى مجموعة مختلفة من الدول. وأظهرت النتائج أن هناك تاثيرات ايجابية للتمويل في النمو الاقتصادي وكانت النتائج متباينة بين الدول حسب مستوي التطور والتقدم التقني في المصارف.

- دراسة (Mckibbin and Ang,2007)

إستخدمت بيانات سنوية لماليزيا للمدة (١٩٦٠ -٢٠٠١) لدراسة درجة إرتباط التنمية المالية بالنمو الإقتصادى، وأظهرت النتائج دعمها لوجهة النظر بان النمو الاقتصادي يؤدي الي تنمية مالية في المدي الطويل، بينما لا تتحقق هذه العلاقة في المدي القصير.

- دراسة (Seetanah et.al., 2009)

قامت بإختبار الفرضيه القائله بوجود علاقة ايجابيه بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الاقتصادات الجزريه باستخدام نموذج GMM بهدف التوصل الى درجة تأثير التنمية المالية على النمو الإقتصادى وذلك لعينه مكونه من ٢٠ اقتصاد جزريا على مدي ٢٢ عام (١٩٨٠-٢٠٠٢). وتوصلت الدراسه الى أن التنميه الماليه لها مساهمة ايجابيه على مستوى انتاج الجزر، كما أنه باستخدام مؤشرين للتنميه الماليه تظهر نتائج التحليل أن لهم تاثيرا ايجابيا وهاما على مستوى النمو الاقتصادي. ولكن مساهمة التنمية المالية كانت ذات تاثير أقل بالمقارنه مع المتغيرات التفسيريه

الأخرى، حيث أن الاستثمار والانفتاح والتعليم هي عناصر ذات أهميه كبيره في التأثير على النمو الاقتصادي كما وجد الباحثين أن التنمية المالية تؤثر على مستوى الاستثمار.

- دراسة (S،Béji,2009)

عملت الدراسة على إختبار طبيعة العلاقة القائمة بين التنظيم المصرفي، التطور المصرفي، والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج panel ، وذلك في عينة من ١٠ دول في شمال افريقيا والشرق الأوسط للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥ . وتوصلت الى ان البيئة القانونية الرديئة تعيق تطور النظام المالي وتزيد من درجة تعرضه للمخاطر الكامنة في حالة الانفتاح المالي المتسرع ، كما أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي معنوي للنمو الاقتصادي على التطور المصرفي، مع وجود أثر ايجابي معنوي لسياسة الضبط على التطور المصرفي، بينما لا توجد علاقة معنوية بين التطور المؤسساتي والتطور المصرفي.

<u>ثانيا: الأدبيات التى تناولت علاقة النمو الإقتصادى بعدالة توزيع الدخل :</u>

- دراسة (Forbes ,2000)

قامت بتحدي الحجة القائلة بوجود علاقة سلبية بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي ولإختبار تأثير اللامساواة على النمو الاقتصادي استخدمت مجموعة من البيانات المتعلقة بتفاوت توزيع الدخل لـ ٤٥ دولة عن الفترة (١٩٦٦ - ١٩٩٥) حيث استخدمت نموذج انحدار خطي متعدد كان فيه متوسط النمو السنوي للدولة متغيرا تابعا ومتغير اللامساواة متغيرا مستقلا اضافة الى مجموعة من المتغيرات الاخرى. وتوصلت الدراسة الى أنه في المدى القصير والمتوسط زيادة اللامساواة في الدخل ترتبط بعلاقة ايجابية قوية مع النمو الاقتصادي؛ وأشارت الى أن هذه النتيجة قد لا تنطبق على الدول الفقيرة جدا.

- دراسة (Pagno, 2004)

هدفت الى إختبار العلاقة بين اللامساواه مقاسة بمعامل جيني للدخل وبين معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عينه من ٤٠ دوله لأعوام الخمسينات وحتى أوائل التسعينات باستخدام منهجيه جرانجر. وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير سلبي من اللامساواه على النمو الاقتصادي وتأثير ايجابي من النمو الاقتصادي على اللامساواه وعند الفصل بين عينه الدول الغنيه وعينة الدول الفقيرة وجدت الدراسه أن العلاقة ايجابيه بين اللامساواه والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمه (الغنية) في حين أن العلاقه بين المتغيرين في الدول الناميه (الفقيرة) سلبيه وقويه.

- دراسة (Huang,Y, et.al.,2004)

هدفت الى اختبار علاقة السببيه بين اللامساواه والنمو الاقتصادي في الصين بعد عملية الإصلاح الاقتصادي والهيكلي واستخدم الباحثون بيانات سلاسل زمنيه للمتغيرات خلال الفترة (١٩٧٨-

٢٠٠٢) باستخدام منهجية جرانجر. وتوصلت الدراسة الى أن اللامساواه ليس لها تاثير على النمو الاقتصادي في حين أن النمو الاقتصادي له تأثير واضح وقوي على اللامساواه.

- دراسة (Malinen, 2007)

إستهدفت عرض جوانب الجدل الذي ساد بين الآراء المؤيدة لوجود أثر سلبى للامساواه في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي والآراء المؤيدة بوجود أثر ايجابي. وبينت نتائج الدراسة أن سبب هذا الجدل ناتج عن وجود مشكلات تقنية في تقدير العلاقة، حيث استخدمت عينة مكونة من ٥٣ دولة للفترة (١٩٧٠– ١٩٩٥) واستعانت بنموذج انحدار خطى متعدد كان فيه النمو الاقتصادي متغير تابع ومعامل جيني متغير مستقل اضافة الى مجموعة من المتغيرات الأخرى. وتوصلت الدراسة الى أن تأثير اللامساواة على النمو الاقتصادي يتوقف على مستوى التنمية في البلد، أي أن التفاوت في توزيع الدخل يميل الى التفاقم في المراحل الأولى من التنمية، وينخفض فى المراحل المتقدمة منها.

- دراسة (Baro,2008)

ركزت على دراسة تأثير درجة اللامساواه فى توزيع الدخل على النمو الإقتصادى وأكدت أن اللامساواه تتزايد في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي ثم تنخفض مع ازدياد نصيب الفرد من الدخل. كما تؤكد الدراسة على أن تاثير العولمه التجاريه ايجابيا على عدم المساواه بسبب تحفيزها للنمو الاقتصادي وبالتالي تؤثر بطريقه غير مباشره على ارتفاع مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وأوضحت الدراسة أن تأثير عدم المساواه على النمو الاقتصادي بالنسبه للبلدان الغنية يكون ايجابيا.

- دراسة (Ahluwalia, 2010)

هدفت الى تفسير طبيعة العلاقة بين النمو الإقتصادى وتوزيع الدخل فى الدول النامية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، واشارت الدراسة الى زيادة حدة التفاوت النسبي في توزيع الدخل بالنسبة للدول النامية خلال تلك الفترة، حيث بلغ نصيب افقر ٤٠% من السكان فى المتوسط ١٢.٥% من الدخل، فى حين بلغ نصيب اغنى ٢٠% من السكان فى المتوسط نحو ٦٠% من الدخل. أما بالنسبة للتفاوت المطلق في توزيع الدخل والذى يقاس بنسبة السكان الذين يعيشوا تحت خط الفقر من أجمالي السكان او مدى توفر الخدمات الاساسية ؛ فقد اشارت الدراسة الى ان ٤٠% من السكان في تلك الدول يعيشوا تحت خط الفقر، وتصل هذه النسبة ٧٠% في بعض الدول مثل بورما والهند، مما يؤكد العلاقة الايجابية بين درجة تقدم الدولة ونموها اقتصاديا وتحقيق عدالة توزيع الدخل بها وهو ما أيدته الدراسة.

- دراسة (ابو حمد، ٢٠١٠)

هدفت الى توضيح توزيع الدخل واهميته في الفكر الاقتصادي وبيان العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي فى الدول الناميه وقد افترضت الدراسه أن التفاوت في توزيع الدخل يكون محدودا في

المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادي ثم يزداد مجاله حتى يصل الى حد معين بعدها ياخذ بالتقلص مع استمرار عملية النمو الاقتصادي في الدول الناميه وباستخدام اسلوب تحليل البيانات المقطعيه العرضيه ل٩٠ دولة نامية خلال ٢٠ عاما وتطبيق طريقة **OLS** توصلت الدراسة الى أن معظم الدول التي تتمتع بمستوى مرتفع من نصيب الفرد من الناتج المحل ى الاجمالى تسير في طريق تقليص اللامساواه في توزيع الدخل.

- دراسة (Gaiha et.al.,2014)

إستهدفت معرفة درجة الإرتباط بين النمو الإقتصادى واللامساواه فى توزيع الدخل ، وذلك باستخدام عينات البيانات المقطعيه المتجانسه ل ١١٩ دولة ناميه في الفتره ١٩٧٠– ٢٠٠٨ وقام الباحثون بتقسيم النمو الاقتصادي الى كل من النمو الغذائي والنمو غير الغذائي لمعرفه تأثير كل منهما على حده على الفقر ولا مساواه. واتضح من النتائج ان النمو الغذائي هو الاكثر تاثيرا علي الفقر واللامساواة مع وجود علاقه ايجابيه معنويه بين اللامساواه و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

- دراسة (Carballo et.al., 2017)

تمحور الهدف الرئيس للدراسة حول دراسة العلاقة بين عدم المساواه فى توزيع الدخل والنمو وإفترضت أن أثر عدم المساواه على النمو يعتمد على مرحلة تطور الاقتصاد وبالتالي ففي المراحل المبكرة تكون الآثار سلبيه لأن نهج الاقتصاد السياسي ثابت وفي المراحل المتقدمه تكون ايجابيه لأن النظرية الكلاسيكيه تسود – والتي افترضت وجود علاقة ايجابيه بين عدم المساواه والنمو الاقتصادي من خلال معدل الادخار – وإعتمدت الدراسة على عينه تغطي ١١٢ دوله ناشئه للفتره (١٩٨٠ – ٢٠١٤) . وقد أظهرت النتائج أن عدم المساواه في الدخل له تاثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الدول الاكثر ثراءا تماشيا مع النظريه الكلاسيكيه وله تاثيرا سلبيا على الدول الأكثر فقرا.

ثالثا: الأدبيات التى تناولت علاقة التنمية المالية بعدالة توزيع الدخل:

- **دراسة**(Kappel, Vivien, 2010)

بحثت هذه الورقة في تحليل آثار التنمية المالية على عدم المساواة في الدخل والفقر. بالإعتماد على بيانات ٧٨ دولة نامية ومتقدمة للفترة (١٩٦٠– ٢٠٠٦) وإستخدام معامل **GINI** كمؤشر لعدم المساواه فى الدخل. وأشارت نتائج كل من انحدار البيانات عبر البلدان إلى أنه يمكن الحد من عدم المساواة والفقر ليس فقط من خلال أسواق القروض المحسنة، ولكن أيضًا من خلال أسواق الأسهم الأكثر تطورًا. كما أظهرت أن التنوع العرقي وتوزيع الأراضي هما محددان مهمان وقويان لكل من عدم المساواة في الدخل والفقر. وأخيرًا، توصلت الدراسة الى أن الإنفاق الحكومي يؤدي إلى الحد من عدم

المساواة في الدخل في البلدان ذات الدخل المرتفع. ومع ذلك، في البلدان منخفضة الدخل، لم نجد أي تأثير كبير له. ولفحص مدى قوة تأثير التنمية المالية على عدم المساواة في الدخل والفقر، أظهرت النتائج أن تطوير سوق الأوراق المالية – مقارنة بتطور سوق الائتمان – له تأثير أقل ولكنه أهم على الدخل والفقر. وهو يدعم التى وجهة النظر القائلة بأن التنمية المالية تؤثر على الفقراء من خلال كل من أسواق القروض المحسنة، وأسواق الأوراق المالية المتقدمة.

- **دراسة** (محمد، ٢٠١٧)

لقد كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة، هو التعرف علي قدرة التنمية المالية على الحد من الفقر في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٧) باستخدام الأساليب الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجه (**VAR**) وإختبارات السكون للمتغيرات، والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وتوصلت الدراسة الى أن القطاع المالى فى مصر كان له دورا بسيطا فى الحد من الفقر خلال فترة الدراسة. وأرجعت الدراسة السبب وراء ذلك الى عدم الإستقرار الإقتصادى وأوجه القصور فى التنظيم والإشراف على المؤسسات المالية والتى تميل الى تركيز أنشطتها على المؤسسات الكبرى وترك الأغلبية الكبيرة من الشركات العمال الصغيرة والمتوسطة الحجم بدون الحصول على الخدمات المالية.إضافة الى فقدان الثقة من جانب الجمهور فى المؤسسات المالية الناتجة عن قصور التنظيم والإشراف مما أدى لإرتفاع نسبة الحيازات النقدية مقابل الودائع.

- دراسة Fagbemi (Fisayo et.al.,2019)

بحثت هذه الورقة في التأثير المشترك لتدفقات رأس المال والتنمية المالية على الحد من الفقر في نيجيريا فى الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٧ باستخدام اختبار الانحدار الذاتي الموزع واختبار سببية (**Granger**) استنادًا إلى نموذج تصحيح الخطأ المتجه (**VECM**). وبما أن تدفقات رأس المال إلى الداخل تضمنت ثلاث فئات فرعية (الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار الحافظة والتحويلات)، فإن الورقة تقيِّم هذه الفئات الثلاثة على التوالي. وتشير النتائج التجريبية إلى أن مصطلح التفاعل بين تدفقات رأس المال والتنمية المالية يعكس انخفاضًا كبيرًا في عدد الفقراء على المدى الطويل وكذلك على المدى القصير، مما يؤكد أن الدور غير المباشر لكل من تدفقات رأس المال والتعميق المالي في قناة الحد من الفقر هو دورا أساسيا. كما تؤكد النتائج على الرأي القائل بأن تدفقات رأس المال والتنمية المالية يمكن أن تعزز بشكل مشترك عملية توسيع نطاق الائتمان للمؤسسات الصغيرة المبتكرة أو الأفراد، ومن ثم زيادة تأثير الحد من الفقر. كما تؤكد أن الإتجاه السببي بين تدفقات رأس المال الوافدة والتنمية المالية والتخفيف من حدة الفقر هو اتجاه أحادي، يمتد من تدفقات رأس المال الأجنبي الى التعميق المالي ثم إلى مستوى الفقر. وتشير الدراسة إلى أن ضمان تزامن تنمية القطاع المالي مع

زيادة الشمولية ومعدلات تدفقات رأس المال أمر بالغ الأهمية لتحسين الأداء وزيادة التخفيف من حدة الفقر في نيجيريا.

ومما سبق نلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة التى تناولناها ركزت على دراسة طبيعة العلاقة بين كل من التنمية المالية والنمو الإقتصادى أو بين النمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل أو بين التنمية المالية وعدالة توزيع الدخل . أى أنه لا يوجد دراسة حاولت الجمع بين الثلاث متغيرات معا (التنمية المالية ، النمو الإقتصادى ، عدالة توزيع الدخل) أو معرفة درجة الترابط بين المتغيرات الثلاثة وتأثير كل منهم على الآخر . وعلية ، تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى عدد من الجوانب. لعل من أهمها: التركيز على دراسة دور التنمية المالية فى تدعيم النمو الإقتصادى من خلال تراكم رأس المال الذى يصبح أوفر وأقل تكلفة، ومن ثم زيادة مستوى النمو الإقتصادى. ودرجة إنعكاس النمو الإقتصادى المحفز بالتنمية المالية على تقليل حدة التفاوت فى توزيع الدخل وتحقيق العدالة بين مختلف الطبقات العاملة. والإختلاف من حيث الجانب المكانى حيث تخص الدراسة الإقتصاد المصرى.

٢- تطور المؤشرات الهامة المؤثرة فى أداء الإقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة

١. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقى وتطور حجمه:

المرحلة الأولى: (2000-1990) نلاحظ تطور معدلات النموفى حجم الناتج المحلى الاجمالى المصرى إذ وصلت معدلاته سنة ١٩٩٠ (٠.٨%) وفى عام ١٩٩٢ وصلت (١.٨%) تقريباً، أما باقى فترة التسعينات فقد شهدت أزمة حقيقية للاقتصاد المصري مما انعكس بالسلب على معدلات النمو خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٩)

المرحلة الثانية:(2010-2001) خلال تلك الفترة كان الناتج المحلى الأجمالى المصرى شبه ثابت تقريبا

المرحلة الثالثة:(2021-2011) شهدت عدة اضطرابات سياسية تفاقمت مع امتداد المرحلة الانتقالية وما صاحبها من حالة عدم استقرار، وهو ما انعكس بالسلب على جميع المؤشرات الاقتصادية وفى مقدمتها معدل نمو الناتج المحلى والذى وصل فى المتوسط نحو ٣٢٠ مليار جنيه مصرى، وقد كان عام ٢٠١٤ أفضل عام اقتصادي منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن.والشكل التالى يوضح ذلك:

شكل (١) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه في مصر خلال الفترة(١٩٩١- ٢٠٢١)

(أ) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	(ب) تطور معدل نمو حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

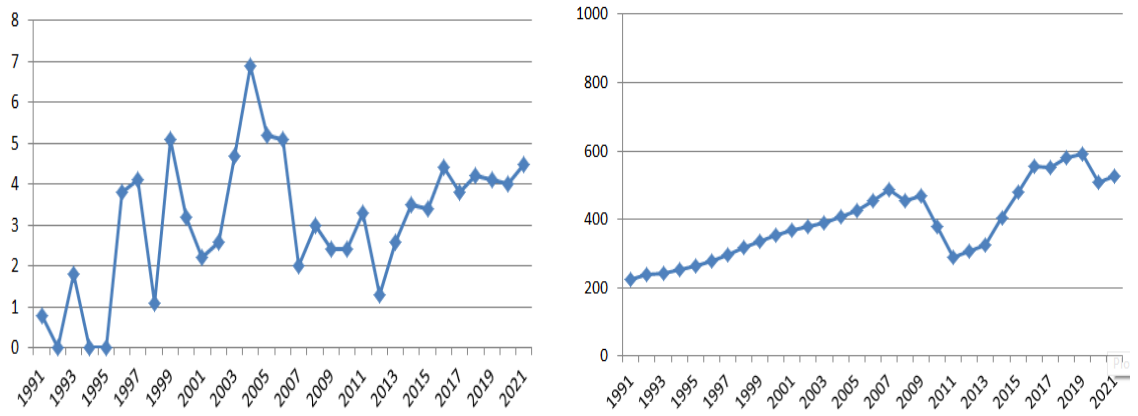

المصدر/ إعداد الباحثة بالإعتماد على المصرى .

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزى المصرى

٢. معدل النمو السنوى لعرض النقود:

المرحلة الأولى: (1990-2002) بلغ متوسط النمو السنوى لعرض النقد خلال المدة (١٩٩١-٢٠٠٢) نحو (٥٦.٣%) كان أقصاها عام ١٩٩٥ بنسبة تصل الى (١٩٥.١٣%)

المرحلة الثانية:(2003 -2020) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) زادت معدلات نموالنقد والتنمية المالية وبلغت اقصاها في عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو (١٢١.٥%) واستمرت معدلات النمو بالانخفاض حتى عام ٢٠١٤ وانخفض كذلك معدل نمو النقد. أما في عام ٢٠١٧ فقد حدث انخفاض في معدلات النمو بشكل ملحوظ إذ سجلت معدلات نمو سالبة حوالى (١٥.٢٣-%)

شكل (٢) تطور معدلات النموالسنوى لعرض النقد للمدة (١٩٩١ – ٢٠٢١) %

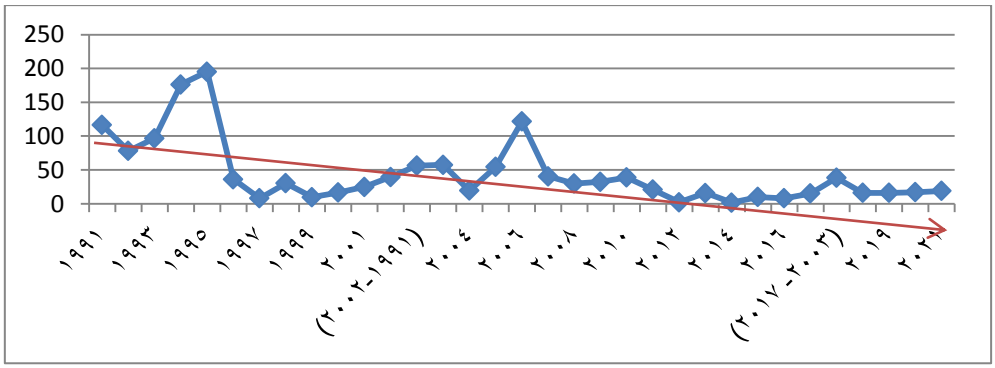

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد عل بيانات النشرات السنوية للبنك المركزى

٣.العمق المالي (Deeping Financial)[٦]

يعتبر واحدا من أهم المؤشرات الدالة على درجة التطور المالى والاقتصادى، وحسب البنك الدولي فإن العمق المالي يشمل الزيادة في قيمة المخزون من الأصول المالية، ومن هذا المنظور فإن العمق المالي يعني مدى قدرة المؤسسات المالية بشكل عام على التعبئة الفعالة للموارد المالية من أجل التنمية، كما يشير أيضا إلى اعتماد سياسة مالية حقيقية تعمل على توسيع الأسواق المالية وتزيد من تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الثروة غير المالية. ويُعتبر العمق المالي أحد أربعة مؤشرات للتنمية المالية، ويشمل المؤسسات المالية والتي تضم ائتمان القطاع الخاص، وموجودات المؤسسات المالية، وعرض النقد بالمعنى الواسع، والودائع والقيمة المضافة الإجمالية للقطاع المالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كما يشمل الأسواق المالية بما تضم من سندات الدين الخاص والعام، وسندات الدين الدولية، ورسملة سوق الأسهم والأسهم المتداولة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (حسني، ٢٠٠٦، ص٢٨٠-٢٨١).ويوضح الشكل التالى تطور العمق المالى خلال فترة الدراسة :

شكل (٣) العمق المالى خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

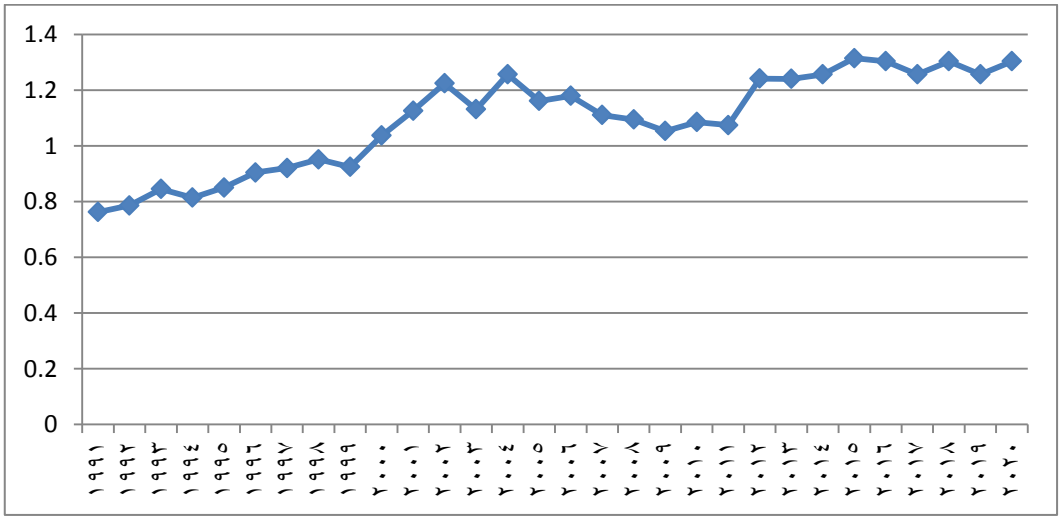

المصدر/ إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولى

٤. تطور معدلات النمو الإقتصادى

يمكننا تتبع تطور معدل النمو الإقتصادى باستخدام معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى:

الفترة (١٩٩١-١٩٩٩)

أدت الأحداث الإرهابية إلى حدوث خلخلة في الاقتصاد المصري، ولكن كان هناك استقرار نسبي فى الاقتصاد، وتحقيق معدلات نمو متوازنة وارتفاع في قيمة الاحتياطي النقدي الأجنبي، واستقرار سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، بالإضافة إلى مشاريع تنموية كبري وإنشاء المدن الجديدة.

[٦] **العمق المالي =** مخزون النقد الواسع مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي (رضوان، ٢٠١٠، ص١٢٠).

الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٣) شهدت إنخفاض مستمر وملحوظ فى معدل النمو الاقتصادى فقد إنخفض من ٦.١ % عام ١٩٩٩ وإستمر فى الانخفاض حتى وصل ٣.١٩ % عام ٢٠٠٣ ثم عاود فى الإرتفاع مرة أخرى مع بداية عام ٢٠٠٤.

الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) زادت فيها وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نمو الناتج المحلي الإجمالى فعاودت مستويات النمو الاقتصادى للنمو بشكل ملحوظ [٧]ولكن على الرغم من تلك المستويات العالية نسبيًا للنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة إلا أن الظروف المعيشية للفقراء والمواطنين العاديين ظلت في تدهور وأكثر سوءا مما ساهم في إستياء الرأي العام.

وبعد الاضطرابات التى إندلعت في يناير ٢٠١١ تراجعت الحكومة المصرية عن الإصلاحات الاقتصادية وزاد معدل الإنفاق الحكومي الإجتماعي بشكل كبير لمعالجة هذه الاضطرابات، وأدت حالة عدم الاستقرار السياسى إلى بطء ملحوظ فى عملية النمو الاقتصادى للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتقليص في الإيرادات الحكومية **(النمر، ٢٠١٥، ص ١١)**.

ومع بداية العام (٢٠١٦)

عاود النمو الاقتصادى فى الارتفاع مرة أخرى بعد إنخفاضة فى عام ٢٠١٥ ويرجع هذا التحسن الى أن عام ٢٠١٦ شهد بداية تطبيق الدولة لخطة الاصلاح الاقتصادى الأخيرة، والتى لمسنا اثرها فى إرتفاع معدل النمو الاقتصادى من ٥.٣٢ % عام ٢٠١٦ وحتى ٧.٤٧% عام ٢٠٢١ (بيانات البنك الدولى، ٢٠٢١). **ومن تحليلنا السابق يمكننا القول** بأن مصر حققت معدلات نمو اقتصادى مرتفعة نسبيا خلال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٢١)، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي ٥.٨ % في المتوسط .

شكل (٤) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%

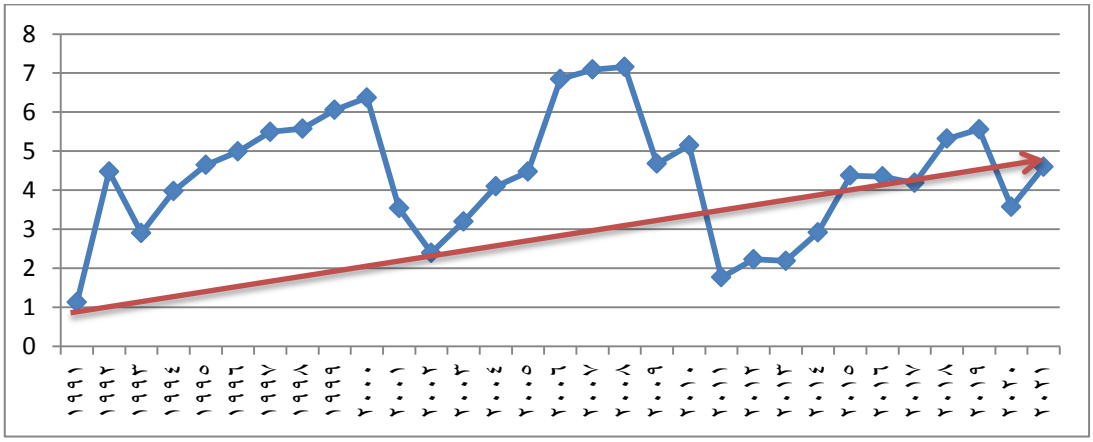

المصدر :إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولى

[٧] حقق معدل النمو الإقتصادى فى مصر ارتفاعا فى سنوات ما قبل ثورة ٢٥ يناير ليصل الى حوالى ٧.٢% عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (قبل حدوث الأزمة المالية العالمية) وحوالى ٥.١% عام ٢٠٠٩ -٢٠١٠ (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، أغسطس ٢٠١٠، ص ١٣).

٥.معامل جيني (Kemal Dervis & others,1982,p427)

يعتبر من المؤشرات المهمة والمعتمدة في قياس رفاهية الدخل وعدالة توزيعه، ويتميز عن سابقه بأنه يوضح درجة الرفاهية رقمياً وليس بصورة بيانية. ويعتمد هذا المعامل في فكرته على منحنى لورنز حيث أنه يساوي المسافة المحصورة بين منحني لورنز وخط التساوي مقسوماً على المساحة تحت خط التساوي، وبهذا فأن قيمة معامل جيني تنحصر ما بين الصفر (في حالة التوزيع المتساوي أي عند وجود عدالة تامة في توزيع الدخول أو بلوغ المستوى الأمثل للرفاهية) والواحد (في حالة سوء التوزيع التام) وكلما إرتفعت قيمة معامل جيني دل ذلك على وجود تفاوت اشد في توزيع الدخول، أي كلما كانت هذه القيمة أصغر دل ذلك على أن التباين في توزيع الدخول أقل والعكس صحيح . ويمكن تتبع تطور معامل جينى وإنعكاس ذلك على مستوى رفاهية الفرد خلال السنوات المختلفة للدراسة كالتالي: –

الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٠) زاد خلال هذه الفترة مستوى رفاهية الفرد كإنعكاس لزيادة كل من الدخل الفردى الذي تأرجح حول ٩٩٠ جنيه كمتوسط بالاضافه الى زيادة قيمة معامل جيني والذي بدأ بقيمة ٢٥ عام ١٩٩١ وواصل الزيادة الى قيمة ٣٩ عام ٢٠٠٠ وهو ما يؤكد زيادة درجة العدالة في توزيع الدخول وانخفاض حدة التفاوت في توزيع الدخل خلال تلك الفتره .

أما الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٣)

بدأت تلك الحقبه بمستوى متوسط للرفاهية حيث بلغ معامل جيني عام ٢٠٠١ حوالي ٣٨ فيما بلغ متوسط دخل الفرد ٩١٠ جنيه وظل متأرجحا حول هذا الرقم مسجلا مستويات متوسطه للرفاهيه حتى عام ٢٠٠٤ والذي بدأ فيه متوسط دخل الفرد في الإنخفاض وكذلك معامل جينى معبرا عن انخفاض العداله في توزيع الدخل وزيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل بعض الشيء وظل ذلك الوضع حتى عام ٢٠١٣ ويرجع السبب الأساسي وراء ذلك الى ضعف الإستثمارات في تلك الفترة والاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدها الاقتصاد المصري .

الفتره (٢٠١٤ – ٢٠٢١)

فشهدت موجه من الاصلاحات الاقتصاديه والسياسيه والتي أدت الى إرتفاع كبير في متوسط دخل الفرد حيث تأرجح خلال تلك الفترة حول المتوسط ١٣٥٠ جنيه وأخذ مستوى رفاهية الفرد في الزياده مرة أخرى وكان العام ٢٠١٦ اعلى عام لمتوسط دخل الفرد حيث وصل ١٦٣٣ جنيه وذلك تزامنا مع انطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادي الجديد أما بخصوص معامل جيني فبلغ متوسطه خلال تلك الفتره حوالي ٥٢ وهو متوسط عال يدل على مستوى من الرفاهيه للمواطن المصري مرتفع او مقبول بنسبه كبيره وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تأثر مستوى رفاهية الفرد في مصر ومتوسط دخله بنسبة كبيره بدرجه الاصلاح الاقتصادي والسياسي وبمستوى النمو الاقتصادي.

٣- تحليل العلاقة بين التنمية المالية والنمو الإقتصادى وعدالة توزيع الدخل فى مصر خلال فترة الدراسة

أولا : تأثير التنمية المالية على زيادة معدل النمو الإقتصادى في مصر :

- هناك علاقة إيجابية بين نمو نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلى ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث إن زيادة التسهيلات الائتمانية من شأنها أن تلعب دور القائد الذي يعمل على تحفيز الطلب الاستثماري الخاص حيث يتميز الأخير بمرونة الإنتاج بالنسبة لجانب الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الاستثماري على مستوى الاقتصاد والذي ينعكس إيجابياً علي الناتج المحلي الإجمالي
- وأيضا بتتبع نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع[٨] إلى إجمالي الناتج المحلي بالإضافة إلى نسبة أصول الودائع لدي البنوك المحلية إلي مجموع أصول الودائع لدي البنوك المحلية والبنك المركزي (تزايد من ٥٢% الى ٧٧% في الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٩) ثم تناقص في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ وفى السنوات العشر الأخيرة وحتى عام ٢٠٢١ استقرت النسبة وأصبحت في ازدياد مما أدى إلى زيادة الإنتاج
- أصبح الإصلاح المصرفي من أهم مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تم تبنيه منذ عام ١٩٩٠-١٩٩١ وركزت عملية الاصلاح المصرفى على ازالة إجراءات الكبح التى سادت منذ اوائل الستينات وبالتالى تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض
- كان هناك انخفاض فى قيمة التنمية المالية عام ١٩٩٠/١٩٩١ واستمر الى عام ١٩٩٥/١٩٩٦، ثم بدأ حدوث تحسن فى الفترة التالية لعام ١٩٩٦، ويرجع السبب في هذا التحسن إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. (إبراهيم، ٢٠١٥، ص ٣٠٠-٣١٥).
- حققت الإصلاحات الاقتصادية والمالية في مصر تقدماً ملموساً إلا أن تعاقبها الزمنى كان مضطربا وبقيت غير مكتملة. (أحمد، ٢٠٠٧، ص ١٨).
- وقد اتضح أن لمؤشرات التطور المالي المستندة إلى قاعدة المصارف أثر إيجابي على نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج فقط عندما تكون مصاحبة لارتفاع في الدخل الفردي بينما تنطوي المؤشرات المستندة إلى قاعدة السوق على أثر أكبر على نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج عندما يكون ذلك مصاحباً لتدفقات الموارد الخاصة. لذا فإنه يبدو أن الأثر الإيجابي للنظام المصرفي على النمو يعتمد على تحسينات طبيعية بطيئة في الدخل الفردي بينما يعتمد أثر البورصة على "الوقائع الميدانية " وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (العيسة، ٢٠٠٧، ص٧،٨).

[٨] لابد من الإشارة إلى أن حجم المعروض النقدي يزداد من خلال حصول المقترضين على الائتمان البنكي، ولهذا فالائتمان البنكي يعتبر أحد العوامل المهمة التي تدخل في تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد (محمد، ٢٠١٨، ص ١١٩).

- وتم توسيع التطور المالي ليشمل البورصة والذى أعطى ثماره وزاد من مساهمته في نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج مع اتخاذ المزيد من إجراءات الخصخصة والإصلاحات المؤسسية (في البورصة) وساعد أيضا على زيادة التدفقات الأجنبية وإقامة أسواق المال، وبنهاية التسعينات شهدت سوق الأوراق المالية تقدم سريع، وفي عام ٢٠٠٢ صدر قرار بالسماح للمستثمرين الأجانب بتملك حصص في الشركات العامة، وفي عام ٢٠٠٤ وصل التقويم السوقي لأسواق الأوراق المالية المصرية حتى ٥٠ مليار دولار، وهو ما جعل الأسواق المالية المصرية تحتل المرتبة متقدمة عالميا (البنا، وآخرون،٢٠٢٠، ص٣٣-٤٠).
- كما نلاحظ حدوث تحسنا فى مستوى النمو الاقتصادى للريف المصرى ، وهذا دليل على تحسن نمط توزيع الدخل في مصر خلال هذه الفترة لصالح الشرائح الدنيا على حساب شرائح الدخل المرتفعة مما يقلل من درجة التفاوت في توزيع الدخل (خليل، و جمعة،٢٠١٩، ص٢٠-٣٥).

ومن خلال العرض السابق يمكننا إستنتاج أن التأثير الإيجابى للتنمية المالية على رفع مستوى النمو الاقتصادى بمصر يتحقق فى الأجل الطويل وذلك عبر قناة التراكم الرأسمالى فتفعيل التنمية المالية يجعل رأس المال أوفر وأقل تكلفة مما وبالتالى تصبح تكلفة الإستثمار أقل فيزيد الإستثمار ومن ثم النمو الإقتصادى.

ثانيا: درجة إنعكاس التنمية المالية على تحقيق عدالة توزيع الدخل فى مصر:

- في الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٠ يتبين أن التنمية المالية (مقاسه بـ RCP،MGDP) تفسر التباين والاختلاف في التفاوت في توزيع الدخل بشكل دقيق عن استخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد، وبالتالي فإن النتائج تدعم فرضية " كوزنتس" في أن التفاوت دالة في مستوي التنمية وذلك باستخدام بيانات عبر السنوات وتفسر فرضية "كوزنتس" التحركات المختلفة في التفاوت أثناء عملية النمو الاقتصادي في مصر.
- في الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠١١ كان المؤشر شبه مستقر بسبب انفتاح الاقتصاد المصري بشكل كبير في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ زادت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نمو الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من المستويات العالية نسبيًا للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، ظلت الظروف المعيشية للفقراء وعامة المواطنين في تدهور وأكثر سوءا، بعد حدوث اضطرابات اندلعت في يناير ٢٠١١، تراجعت الحكومة المصرية عن الإصلاحات الاقتصادية، وزاد الإنفاق الحكومي الاجتماعي بشكل كبير لمعالجة هذه الاضطرابات، ولكن حالة عدم الاستقرار السياسي أدت إلى نمو اقتصادي بطيء ملحوظ في القطاعات الاقتصادية، وتقليص في الإيرادات الحكومية. وكانت السياحة، والصناعة التحويلية، والبناء من بين القطاعات الأكثر تضررا في الاقتصاد المصري.

- في الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢١ أصبح المؤشر في تزايد إلى أن استقر في أخر خمس سنوات ولكن انخفاض سعر صرف الجنية المصري أدى إلى زيادات متتاليه في أسعار السلع الأساسية مما عمل على ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما زاد من حدة شعور الطبقات المتوسطة ومنخفضة الدخل بإنخفاض دخولهم الحقيقية، وزيادة عدد الفقراء في مصر ليصل إلى ٦٢% من سكان مصر أصبحوا تحت خط الفقر، وفقاً لتقارير البنك الدولي.وهذا انعكس بصورة كبيره على تقليل نسبة التفاوت فى توزيع الدخل (البنا، واخرون،٢٠٢٠، ص١-٢٥).

ومما سبق يتضح لنا أن تأثير التنمية المالية على إنخفاض حدة التفاوت فى توزيع الدخل فى مصر يكون إيجابيا فى الأجل الطويل.وذلك عبر قناة النمو الإقتصادى وهو ما سوف يتم توضيحه فى العرض التالى:

شكل (٥) قنوات تأثير التنمية المالية على تحقيق العدالة فى توزيع الدخل

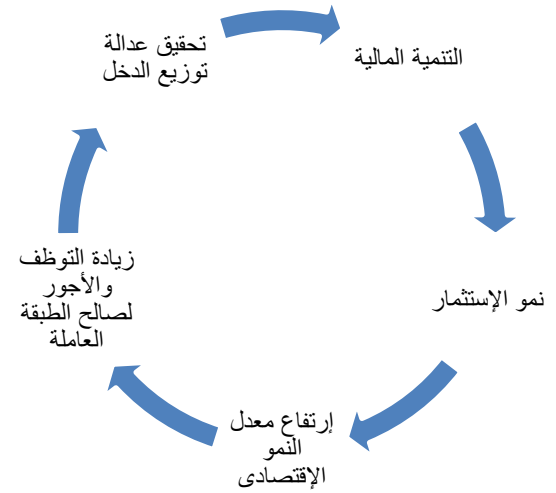

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على العرض السابق

ثالثا: فعالية النمو الاقتصادى فى تقليل فجوة التفاوت فى توزيع الدخل بمصر وتحقيق العداله:-

- في بداية تسعينيات القرن الماضي، قامت مصر بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، بهدف القضاء على تشوهات السوق وتحرير القطاع المالي. وقد تضمن البرنامج في بدايته إجراءات تثبيت شملت سياسات مالية ونقدية انكماشية، أدت إلى تباطؤ النمو والاستثمار خلال السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي. ومع نجاح البرنامج في إعادة الانضباط الهيكلي للاقتصاد، فقد شهدت معدلات الاستثمار نموا ملحوظاً في النصف الثاني من القرن نفسه، وتحديداً خلال الفترة من عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠. ومع تحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق وتشجيع دور القطاع الخاص، ارتفع نصيب الاستثمار الخاص ارتفاعاً جلياً خلال الفترة من عام ١٩٩٦/ ١٩٩٥

وحتى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، ليصل إلى ٥٦% مقارنة بـ ٣٨% خلال الفترة من عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٤/ ١٩٩٥، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى نهايات عقد تسعينات القرن الماضي.

- ومع نهاية عام ١٩٩٧، تعرض الاقتصاد المصري لثلاث صدمات خارجية: الأزمة المالية في دول شرق آسيا، والاعتداء الإرهابي على السياحة في مدينة الأقصر، والانخفاض الحاد في أسعار النفط عالمياً. وقد أدت هذه المؤثرات الثلاثة، بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية غير المواتية التي انتهجتها الحكومة المصرية في تلك الفترة، إلى انحسار شديد في معدلات نمو الاستثمار.
- استمر تراجع معدلات الاستثمار خلال العامين التاليين (٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٢٠٠٣/ ٢٠٠٤)[٩] دافعا بالاقتصاد إلى حالة من الركود. وكانت النتيجة أن تراجع حجم الاستثمار الحقيقي بنسبة٣٦% خلال هذه السنوات الثلاث. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن معدل النمو السالب للاستثمار لا يؤدي بالاقتصاد إلى الركود فحسب، وإنما يمكن تكون له آثار أشد خطورة على المدى الطويل، بسبب ما يؤدي إليه من تآكل في القدرة الإنتاجية للاقتصاد[١٠] (فتح الله، ٢٠١٨، ص١٣).
- لقد بلغ الناتج المحلي بسعر السوق وقت البدء ببرنامج الإصلاح الاقتصادي ٣.٤ تريليون جنيه فقط، وواصل الارتفاع باضطراد ليسجل ٤.٤ تريليون جنيه في العام التالي ثم ٥.٣ تريليون جنيه في العام ٢٠١٨/٢٠١٩ فـ ٥.٨ تريليون جنيه في ٢٠١٩/٢٠٢٠. أما الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج فبلغ ٦.٦ تريليون جنيه مقابل ٥.٩ تريليون جنيه خلال الفترة المقارنة ذاتها (خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢).
- ونتيجة لذلك ركزت مصر مع البدء ببرامج الاصلاح الإقتصادى على تطوير برامج الإنفاق العام: فقد عرفت النفقات العامة الاستثمارية تطورا ملحوظا خلال مرحلة الدراسة وذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وهذه الزيادة انحصر معدلها ما بين ٢٨.٩% و ٣٩.١%، وكان هذا الارتفاع المسجل سببه كذلك الاستثمارات العمومية المبرمجة في هذه الفترة، حيث ارتفعت النفقات الاستثمارية بنسب متفاوتة، حيث وصلت نسبتها في الفترة ٢٠٠١/٢٠١٠ إلى ما يقارب ٣٥% من مجموع النفقات العامة. كما بدأت المؤسسات المالية بدورها بالإحجام عن منح الائتمان للقطاع الخاص وإتباع سياسة ائتمانية تحفظية، وقد أدى ذلك إلى النزوع نحو استثمار الأموال في أوجه قليلة المخاطرة في شكل

---

[٩] فى عام ٢٠٠٤ تم تشكيل حكومة جديدة بهدف إعطاء دفعة جديدة للإصلاح الاقتصادي، للعمل على زيادة معدل الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال في مصر. ونتيجة للإجراءات الإصلاحية التي تم تنفيذها، فقد عادت ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، وشهد العام الأول للبرنامج الإصلاحي ارتفاع في معدل الاستثمار الحقيقي بنسبة ١٥%، حيث كان الدافع الرئيسي له هو زيادة معدل الاستثمار الخاص بنسبة ٢٦%، واستمرت هذه الزيادة في العامين التاليين (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧) ولكن بنسبة أكبر بلغ متوسطها ٣٠%. ولكن نتيجة للأزمة المالية العالمية في بداية عام ٢٠٠٨، فقد تحولت تلك الزيادة إلى انخفاض ملحوظ خلال الأعوام من ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠/ ٢٠١١، بلغ ذروته في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، حيث شهد الاستثمار الخاص معدل نمو سلبي بلغ ١٦% (فتح الله، ٢٠١٨، ص ٢٥).

[١٠] على الرغم من التحسن الذي شهده الاقتصاد المصري في الفترة السابقة للثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١، إلا أن هذا التحسن لم يمتد أثره ليشمل المواطن العادي. فقد اقترن التحسن بزيادة معدلات البطالة، وانخفاض الدخول، وتدهور مستوى الرفاهية، وبوجه عام غياب العدالة الاجتماعية (عبد الحميد، ٢٠٢٠، ص٩٦).

سندات وأذون حكومية منذ عام ٢٠٠٠، حتى أن نسبة أوراق الخزانة والسندات الحكومية إلى إجمالي الودائع سجلت ارتفاعاً ملحوظاً من ٢٣% في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠% في عام ٢٠١٠. كما شهدت تلك الفترة انخفاضاً مستمراً لنسبة القروض إلى إجمالي الودائع من حوالي ٩٠% في عام ٢٠١٠ إلى نحو ٥٠% في عام ٢٠٢٠ (عبد الحميد، ٢٠٢٠، ص٨٣-٨٧).

- كما إشتملت أهداف التخطيط التنموي في مصر خلال العقود الماضية على تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة تضمن زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي للمواطن المصرى، وعلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بمفهومها الواسع من خلال توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية بين فئات المجتمع المصرى وبين مختلف اقاليمه بصورة عادلة. (عبد الحميد، ٢٠٢٠، ص٩٠).
- وطبقا لكل من البنك الدولي والأرقام الحكومية الرسمية، تراجع معامل جيني (الذي يقيس عدم التكافؤ في توزيع الدخل) من ٣٩ % عام ٢٠٠٠ إلى ٣١.١ % عام ٢٠٠٨. كما تراجع من ٤٣% عام ٢٠٠٩ الى ٣١.٥ %عام ٢٠١٧، وكان التحسن في وضع الأسر الأكثر فقرا أفضل نسبيا من الأسر الأكثر ثراء، وهو ما يتسق مع تقليص فجوة التفاوت (البنك الدولي ٢٠٠٧ و ٢٠١١).
- كما نلاحظ تزايد مستوى رفاهية الفرد تدريجيا خلال فترة الدراسة وكذلك متوسط دخله خاصة خلال الفتره التى تلت قيام ثورة يناير ٢٠١١.

ومن خلال العرض السابق يمكننا إستنتاج أن التأثير الإيجابى للنمو الاقتصادى على تقليل حدة التفاوت فى توزيع الدخل والمساعدة فى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل بمصر يتحقق فى الأجل الطويل.

النتائج :

- وجود علاقة قويه لتأثير تطور كل من سوق الأوراق المالية والقطاع المصرفي (التنمية المالية) على النمو الاقتصادي فى مصر فى الأجل الطويل، وأن أثر نمو كل منهم ليس مستقلاً عن الأخر وإنما كل منهما مكملاً للأخر.
- لا يمكن تحقيق العدالة المستمرة فى توزيع الدخل دون وجود نظام مالى قوى معزز بالتنمية المالية الفعالة مما يدعم النمو الاقتصادى ويدفعه للأمام، حيث يشكل التمويل القوة الدافعة الرئيسية للإستثمار
- وجود علاقة قويه لتأثير تطور كل من سوق الأوراق المالية والقطاع المصرفي (التنمية المالية) على النمو الاقتصادي فى مصر فى الأجل الطويل، وأن أثر نمو كل منهم ليس مستقلاً عن الأخر وإنما كل منهما مكملاً للأخر.
- تأثير التنمية المالية على إنخفاض حدة التفاوت فى توزيع الدخل فى مصر يكون إيجابى فى الأجل الطويل. وذلك عبر قناة النمو الإقتصادى المعزز.

- يساعد النمو الاقتصادى فى مصر مقاسا ب(**GDP**) على تقليل حدة التفاوت فى توزيع الدخل والمساعدة فى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل فى الأجل الطويل.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصاديوعدالة توزيع الدخل بمصر ، وهو ما تؤكده أيضا الأدبيات الإقتصادية .

التوصيات:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلى
- إدخال التحسينات فى نظم السوق
- اصلاح سياسة الإستثمار وتدفقات رأس المال
- تطوير القطاع المالي المحلي بكافة أنواعه
- إصلاح النظام التدريبى
- الشمول المالى
- ربط سياسات سوق العمل النشطة بسياسات الاقتصاد الكلي
- توفير المعلومات بشكل أفضل
- تعزيز دور العوامل الاقتصادية الجزئية: وهى تلك العوامل التى تؤثر مباشرة على كل من عمل الأسواق لمالية وتوافر الأدوات المالية وتسعير المخاطر وإدارتها وملاءمة الرقابة المالية

قائمة المراجع:

أولا: مراجع الدراسة باللغة العربية :

- أحمد، عبد السلام. (٢٠١٢). اثر النمو الاقتصادي علي عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتيسير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
- إسكندر، أميرة حامد حسن (٢٠١٩) نظم الصرف الأجنبى ودورها فى تحقيق النمو الإقتصادى والعدالة الإجتماعية، رسالة ما جستير، كلية التجارة، جامعة بنها.
- الباجورى ، سمر. (٢٠٢٠) تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢١(٢).
- الباجورى، خالد عبد الوهاب البندارى. (٢٠١١) أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد المصري، مجلة رؤى الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،، جامعة جنوب الوادى ، الجزائر ، ع١.
- براهيم، بيعقوب (٢٠١٦) دراسة قياسية لمدي تاثير النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد

الجزائري خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٠- ٢٠١٥، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد١٠.

- البشير، عبد الكريم & سراج، وهيبة. (٢٠١٣) تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. ٩ (١١).
- البطران، احمد مصطفي (٢٠١٣). "العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية علي مجموعة دول للفترة ١٩٨٠-٢٠١٠ "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزه، فلسطين.
- البطرني، رنا محمد (٢٠٢١). أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي: دراسة حالة جمهورية مصر العربية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ ، المجلد السابع، العدد الحادي عشر- الجزء الثاني.
- البلبل، على أحمد، وآخرون. (٢٠٠٤). " التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادى:حالة مصر، ١٩٧٤-٢٠٠٢ "، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربى، أبو ظبي، ع ٩.
- بن عطاالله، عائشة. (٢٠١٨) تحليل أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الصين: دراسة قياسية للفترة (١٩٨٢- ٢٠١٧)، مجلة الباحث، جامعة قاصدى مرباح ورقلة، مجلد ١٨، ع ١.
- بن علال، بلقاسم. (٢٠١٤). دور التطور المالى فى نجاح سياسة التحرير المالى المطبقة فى الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالى والمصرقى الجزائرى (١٩٩٠-٢٠١١)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المركز الجامعى البيض، الجزائر، مج ١، ع٢.
- البنا، وآخرون (٢٠٢٠). أثر التعليم على مكافحة الفقر في مصر. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية،مج ٨ ، ع٢ .
- البنك المركزي المصري، " **التقارير السنوية**" ، أعداد مختلفة.

ثانيا: مراجع الدراسة باللغة الأجنبية:

- Dewi, S., Majid, M. S. A., Aliasuddin, A., & Kassim, S. H. (2018). Dynamics of financial development, economic growth and poverty alleviation: The Indonesian experience. The South East European Journal of Economics and Business, 13(1).
- Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root**.** Journal of the American statistical association, 74(366a).
- Ductor, L., & Grechyna, D. (2015). Financial development, real sector, and economic growth. International Review of Economics & Finance, 37.

- Durusu-Ciftci, D., Ispir, M. S., & Yetkiner, H. (2017).Financial development and economic growth: Some theory and more evidence. Journal of policy modeling, 39(2).
- Ehigiamusoe, K. U. (2021).The nexus between tourism, financial development, and economic growth: Evidence from African countries. African Development Review, 33(2).
- Engle, R. F., & Granger, C. W. (1987).Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. Econometrica: journal of the Econometric Society.
- Fagbemi, F., & Olufolahan, T. J. (2019).CAPITAL INFLOWS, FINANCIAL DEVELOPMENT AND POVERTY REDUCTION IN NIGERIA. American Journal of Research.
- Farooq, A., & Yasmin, B. (2017). Fiscal policy uncertainty and economic growth in Pakistan: Role of financial development indicators. Journal of Economic Cooperation & Development, 38(2).
- Fu, Z., Xi, D., & Xu, J. (2021).Bank competition, financial development, and income inequality. Contemporary Economic Policy, 39(1).
- Fukuda, T. (2017) .The relationship between financial development and income inequality in India: Evidence from VARX and ARDL assessments. Asian Economic and Financial Review, 7(10)
- Galletta, S., & Giommoni, T. (2022). The effect of the 1918 influenza pandemic on income inequality: Evidence from Italy. Review of Economics and Statistics, 104(1).
- Garz, S., Giné, X., Karlan, D., Mazer, R., Sanford, C., & Zinman, J. (2021).Consumer Protection for Financial Inclusion in Low-and Middle-Income Countries: Bridging Regulator and Academic Perspectives. Annual Review of Financial Economics, 13.